بسم الله الرحمن الرحيم

علم العقايد: أصول العقيدة

خلاصة الدرس التاسع والتسعون

المبحث الثاني في القضاء والقدر

ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv

المبحث الثاني

في القضاء والقدر

مما يتعلق بالخلاف المتقدم الخلاف في الجبر والاختيار في أفعال الإنسان، وفي كيفية تعلق القضاء والقدر بها.

فالمجبرة . الذين هم ليسوا من العدلية، ولا يقولون بالتحسين والتقبيح العقليين . ذهبوا إلى أن الله ﷻ كما خلق الإنسان خلق أفعاله، فالإنسان كالآلة، مسير مجبور في أفعاله، لا سلطان له عليه.

بدعوى: أنه لو كان مختاراً فيه، وهو الفاعل له، لزم أن يكون شريكاً لله تعالى في الخلق والتدبير.

وذكروا أنه إنما يصح من الله تعالى تكليف الإنسان بالفعل والترك، ثم ثوابه على الطاعة وعقابه على المعصية، مع كونه مجبوراً في أفعاله، لأن الله ﷻ لما كان هو المالك لكل شيء فله أن يفعل ما يشاء، من دون أن يكون ظالماً في ذلك.

ولا يسأل عن فعله وهم يسألون، ولا حسَن ولا قبيح في حقه.

وذهب المفوضة . وهم قسم من العدلية . إلى أن الله سبحانه خلق الإنسان ثم فوّض إليه أفعاله، فالإنسان مستقل في فعله خارج فيه عن تقدير الله وتدبيره، بدعوى: أن فعله لو كان مخلوقاً لله تعالى وبتدبير منه لكان تكليف الله تعالى له وعقابه على المعصية ظلماً وقبيحا.

وعليه العدلية . من ثبوت التحسين والتقبيح العقليين، والله ﷻ منزه عن الظلم وعن كل قبيح.

وبذلك يظهر أن المجبرة حافظوا على عموم سلطان الله تعالى وتدبيره، وفرطوا بعدله، وإن حاولوا التخلص من ذلك بإنكار التحسين والتقبيح العقليين، وبمنع صدق الظلم في حق الله تعالى، لأنه المالك لكل شيء.

أما المفوضة فإنهم وإن حافظوا على عدل الله ﷻ، إلا أنهم فرطوا بعموم سلطانه وتدبيره، بحيث يقصران عن أفعال الإنسان.

ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv

لمشاهدة الدروس يمكنكم مراجعة الموقع الالكتروني:

حوزة الإمام الصادق عليه السلام الافتراضيةلتعليم الدروس الحوزوية (imamsadiq.tv)